

بين ابن المطهر الحلبي وابن تيمية

- ١ -

(المدخل)

إن السنة والشيعة هما أكبر مظهر للمسلمين اليوم ، وإن بلغ أهل السنة أضعاف الشيعة عدداً ، وإن أضر شيء في الأمة الواحدة هو العصبية الموروثة والتفرق الذميمة ، « إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم شيء » . وقد كان ينبغي على كل من بدعي الحب والولاء للإمام علي (عليه السلام) أن يأخذ بأدبه وهدى به ، ويقف من محاربه عند حدود أمره ونهيه ، وهاهي ذي أقواله وأعماله في « نهج البلاغة » وغيره .

لقد بايع علي للأئمة الثلاثة من قبله ، وتنازل ولده الحسن عن الخلافة لمعاوية من بعده ، وأصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين ، طبقاً لما أخبر به جده الصادق الأمين ، عليه وآله الصلاة والسلام . في (نهج البلاغة) أن علياً سئل عن الخوارج : أكفار هم ؟ قال : من الكفر قرؤوا ! قيل أفنافقون ؟ قال : المنافقون لا يذكرون الله إلا قليلاً ، ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى ، قيل فما هم ؟ قال : قوم بقوا علينا فقاتلونا وقاتلناهم . وفي (نهج البلاغة) أيضاً أنه قال - وقد سمع قوماً من أصحابه يسبون أهل الشام أيام حربهم بصفين - : إني لأكره أن تكونوا سبائين ، ولكنكم لو وصفت أعمالهم ، وذكرتم حالهم ، كان أصوب في القول وأبلغ في العذر .

- ٩٠ -

قلت : ومعلوم من حال أهل السنة أنهم يقصون ماجرى بين الصحابة (رضي الله عنهم) ويصفون أعمالهم ، ويذكرون حالهم ، ولكنهم يؤولون التشاجر بينهم تأديبا مهم واحتراما لصحبتهم ، وحفظا لكرامتهم ، ولحسن بلائهم في نشر الدعوة الإسلامية . علي أنه قد انقضت عصور الأمويين والعباسيين ، وأصحاب الجمل والنهروان وصفين ، وحسابنا وحسابهم على رب العالمين :

وليس بضائري ما قد أتوه إذا ما الله أصلح مالدية

وقد كنت قرأت كتاب (أوائل المقالات) للشيخ المفيد (م ٤١٣ هـ) ومعه شرح عقائد شيخه ابن بابويه النخعي المعروف بالصدوق (م ٣٨١ هـ) فرأيت فيها بعض ما في غيرهما - كالكافي والتهذيب والوافي - من الأحكام الصادرة : بالامن والتكفير والتخليد في النار ، إن أدرثوهم الأرض والديار !! قلت : لاشك أن هذه الكتب تورث قراءها وغرأ وحقدا ، وعداء وبغضا ، وتنطق ألسنتهم بأفخس القول وأوحشه ، لرجال الصدر الأول فمن دينهم ، وفي مقدمتهم الخلفاء الثلاثة ، وبعض أمهات المؤمنين ، ومن مهمم من المهاجرين والأنصار ، ممن رضي الله عنهم ورضوا عنه بنص القرآن ، ولم نر انتقادا ولا اعتراضا على الكتابين الأولين من صححهما ، وهم ثلثة من أشهر مجتهدي الشيعة في عصرنا . بل رأينا حركة الطبع والنشر قد قويت في العراق وإيران والشام ، وصدرت منها كتب كثيرة ، في هذه الأعوام الأخيرة ، وكلها ردود على السنين ، وزيارة على أهل المفاخر والمآثر في الإسلام ، وهي لا تعدو أمهات المسائل التاريخية التي وقعت في الصدر الأول والأحداث التي تلتها .

ولما كانت هذه الوقائع قد أحاط بها خبرا شيخ الشيعة الإمامية في عصره ابن المطهر الحلي (م ٧٢٦) في مؤلفه الذي سماه (منهاج الكرامة في معرفة الإمامة) وأجاب عنها واحدة فواحدة إمام السنة أحمد بن نجية (م ٧٢٨) في

ردّه (منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية) في أربعة أجزاء ، جاء الحافظ الذهبي (م ٧٤٨) واختصره بكتاب سماه (المنتقى) وقد حققه وعلق حواشيه ووقف على طبعه الكاتب الكبير السيد محب الدين الخطيب ، ('طبع سنة ١٣٧٤هـ) . وقد أهديت منه نسخ إلى المجمع العلمي بدهشقي ، ولبعض الفضلاء ، والمهدي هو الأستاذ السلفي الشهير الشيخ محمد نصيف عين أعيان الحجاز ، كما أهدى إلى المجمع العلمي وبعض أعضائه من كتب الشيعة أيضاً ، ومنهم كاتب هذه السطور ، وقد وصفنا بعضها في باب «التعريف والنقد» من مجلة المجمع .

ونصف الآن كتاب (المنتقى) الذي يقع في مجلد ضخيم يقرب من ستائة صفحة بالقطع المتوسط ، وهو يشمل على فصول كثيرة في إمامة الخلفاء الراشدين ، وما ظهر على أيديهم من الخير العظيم . ومجمل القول : إن ابن المطهر بنفي الخصائص ، ويثبت النقائص ، للخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان (رضي الله عنهم) ويتمقبه ابن تيمية فيثبت العكس ، وهما إماما السنة والشيعة في عصرهما ، وقد كتب من جاء بعدهما في موضوع الإمامة الكبرى ، ولكن الجملة قد اشتدت في هذا الزمن العصب على السنيين ، وإن اختلفت كتب الشيعة وردودهم في الأسلوب قوة وضعفاً ، وقسوة ولينا .

ولما كانت مجلة مجتمنا العلمي تعنى بنشر حقائق التاريخ ، مصفاة من الشوائب ، بعيدة عن عصبية المذاهب ، مسجلة ما يجب تسجيله من الوقائع والحوادث ، لا سيما ما كان بأقلام الأعلام - رأينا أن ثبت فيها شذرات من هذا الحوار ، موردة بغاية الاختصار ، مفنية عن قراءة هذه الكتب التي ظهرت وسنظهر في أمر الخلافة العظمى ، وما جرى بين الصحابة الكرام في شأنها ، وقد افتتن الناس بها ، وتعادوا من أجلها هذه القرون الطويلة ، ولتكن أجوبة الإمام

ابن تيمية التي أوجزناها وأجلناها هنا بالكلم الوجيز كما سترها - جواباً من كل سني ، وجعلنا كل ما نقلناه عن الأستاذ (الخطيب) بين قوسين ، وبدأ القول بإيراد فصل عقده كتاب (المنتقى) في تقديم الخلفاء الأربعة بترتيبهم الزمني ، سلك فيه الإمام ابن تيمية طريقة المعقول ، الموافقة لصرح المنقول قال (١) (رحمه الله تعالى) :

(فصل) وهنا طريق يمكن سلوكها لمن له معرفة بالأخبار ، فإن كثيراً من العلماء يتعذر عليهم التمييز بين الصدق والكذب من جهة الإسناد ، وإنما ينقض بذلك جهابذة الحفاظ : نُقدّر أن الأخبار المتنازع فيها لم تكن ، فتزجج إلى ما هو معلوم بالتواتر ، أو بالمقل والعادات ، أو ما دلت عليه النصوص المتفق عليها فنقول : من التواتر أن أبا بكر لم يطلب الخلافة برغبة ولا برهبة ، فلا بذل فيها مالا ، ولا شهر عليها سيفاً ، ولا كانت له عشيرة ضخمة ولا عدد من الموالي تقوم بنصره كما جرت عادة طلاب الملك ، بل ولا قال : بابعوني ، وإنما أشار ببسمة عمر أو ببسمة أبي عبيدة ، ثم من تخلف عن مبايعته لم يؤذنه ولا أكرهه عليها كسعد بن عباد ، ثم الذين بابعوه طائعين ، هم الذين بابعوا رسول الله (ﷺ) تحت الشجرة ، الذين رضي الله عنهم ، فقاتل بهم المرتدين ، وفارس والروم ، وثبت بهم الإسلام وأهله ، ولا أكل منها ولا لبس إلا كماداته وعبثه ، فلما جاءه اليقين ، خرج منها أزهد مما دخل فيها ، ولم يستأثر فيها بشيء عنهم ، ولا آثر بها قرابته ، بل نظر إلى أفضلهم في نفسه فولاه عليهم (وهو عمر رضي الله عنه) فأطاعوه كلهم ففتح الأمصار ، وقهر الكفار ، وأذل أهل النفاق ، وبسط العدل ، ووضع الديوان والعطاء ، لازماً لعيش من قبله في ما كله ومشربه وملبسه ، حتى خرج منها شهيداً لم يتلوث لهم بمال ،

(١) (ص ٤٨٢) من المنتقى .

ولا أتى أحداً من أقاربه ولا به ولا هذا أمر يعرفه من يعرف وينصف . ثم بايعوا عثمان كلهم طوعاً منهم ، فسار ، وبني على أمر قد استقر قبله ، بسكينة وحلم ، وهدى ورحمة ، وكرم وابن ، لكن لم تكن فيه قوة عمر ، ولا سيامته التي بهرت العقول ، ولا كمال عدله الذي ملأ الوجود ، ولا فرط زهده الذي ما ينكره إلا جاهل . فطمع فيه الناس بعض الطمع ، وتوسعوا في الدنيا ، وكثرت عليهم الأموال ، ودخل - بسبب توليته أقاربه - عليه الداخل ، وأنكرت منه أمور ما اعتادها الناس قبله ، وتولد من رغبة بعض الناس في الدنيا - وضعف خوفهم من الله تعالى ، ومنه ومن ضعفه هو ، بالنسبة إلى كمال الدين قبله ، وبما حصل من أقاربه في الولاية والمال ، ما استحك به الشر ، وحرك الفتنة ، حتى قتل مظلوماً ، وذبحوه صبوا .

فتولى علي رضي الله عنه والفتنة قائمة ، وأتهم بالتخلي عن عثمان حتى قتل ، وبعضهم اتهمه بدمه ، والله يعلم براءته من دمه : ثبت عنه أنه لم يرض بقتله ولا أعان عليه ، فلم تصف قلوب كثير منهم ، ولا أمكنه هو قهرهم حتى يطعموه ، ولا اقتضى رأيه الكف عن القتال حتى ينظر ما يؤول إليه أمره كما أشار عليه ولده الحسن .

فظن أن الطاعة تحصل ، والأمة تجتمع بالقتال ، فمأزاد الأمر إلا شدة وانقراضاً ، حتى خرج عليه من جنده ألوف ومرقوا ، وكفروه وقاتلوه قاتلهم الله ، حتى كان في آخر أمره يطلب هو الكف عن قتال من لم يطعمه ، فكان آخر الخلفاء الراشدين الذين ولايتهم خلافة النبوة .

ثم آل الأمر إلى معاوية أول الملوك كما قال عليه الصلاة والسلام « الخلافة بمدي ثلاثون سنة ثم تكون ملكاً » وسيرة معاوية من أجود صير الملوك بالنسبة » اه .

هذه فلسفة عقلية للإمام ابن تيمية في شأن الخلافة الإسلامية ، وتولية الخلفاء الراشدين الأربعة ، وقد جاءت طبيعية كما ترى . ومن هنا نبتدى بذكر نماذج من الحوار الذي دار بين ابن المطهر وابن تيمية ، جاءلاً إياه على طريق السؤال والجواب ، مجرداً عن التنازع بالألقاب ، لتتجلى شمس الحقيقة للناظرين ، لا يفساها حجاب ولا سحاب ، ونرض للأول بحرف الميم ، وللثاني بحرف الناء .

(ابن المطهر) : « إن مذهب الإمامية واجب الاتباع . . . أخذوا دينهم عن المعصومين ، وغيرهم اختلفوا ، وتعددت آراؤهم وأهواؤهم ، فمنهم من طلب الأمر لنفسه بغير حق ، وتابعه أكثر الناس طلباً للدنيا . »

(ابن تيمية) : هذا الصنف هو أشرف الأمة ، وقد قال سبحانه في شأنهم : « وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض » الآية . فوعدم الاستخلاف ، وأخبر برضاه عنهم ، وبأنهم منقون ، وبأنه أنزل السكينة عليهم . وهذه النعوت منطقية على الصحابة الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان ، فانه إذ ذاك الزمان حصل لهم الاستخلاف ، وتمكين الدين والأمن بعد الخوف ، الى أن قهروا فارس والروم ، وافتتحوا الشام والعراق ، ومصر والمغرب وخراسان وأذربيجان وغير ذلك . فلما قتل عثمان وحصل الفتنة لم يفتحوا شيئاً ، بل طمع فيهم الروم وغيرهم . . . وأريقت الدماء ، فأين ما بعد قتله مما قبله ؟ ؟

(م) فاذا قلت : إن أبا بكر ومبايعيه طلبوا الدنيا والرياسة .

(ت) (فالجواب أنت أبا بكر) : بوبع باختيارهم بلا سيف ولا عصا ، واستوصى له الأمر فلم يول أحدًا من أقاربه ، ولا خلف لورثته مالا ، وأنفق مالا كثيراً في سبيل الله ، وأوصى الى بيت ما لهم ما كان عنده ، حتى قيل : يرحمك الله أبا بكر لقد أتعبت الأمراء بعدك ، وما قتل مسلم على إمارته . بل قاتل بالمسلمين المرتدين والكفار ، فلما احتضر استخاف على الأمة القوي

الأمين البقري (عمر) لا لقرابة ولا لنسابة ولا لدنيا ، بل اجتهد للمسلمين ، فحمدت فراسته وشكر نظره ، والذي افتتح الأعمار ، ونصب الديورات وملا بيت المال ، وعمم الناس بالعدل ، مع ملازمته لهدى صاحبه وخشونة عيشه ، وعدم توليته أقرابه ، ثم ختم الله له بالشهادة .

(م) تقلك عن أهل السنة : أن العبد لا تأثير له في الكفر والمعاصي :

(ت) نقل باطل ، بل جمهور من أثبت القدر يقول : إن العبد فاعل لفعله حقيقة ، وإن له قدرة واستطاعة ، ولا ينكرون تأثير الأسباب الطبيعية ، بل يقولون بما دل عليه الشرع والعقل من أن الله يخلق السحاب بالرياح ، وينزل الماء بالسحاب ، وينبت النبات بالماء ، والله خالق السبب والمسبب .

(القول الثاني) إن الظالم مقدر لله منزّه عنه كتمذيب الإنسان بذنب غيره ، كما قال تعالى : « ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلماً ولا هضماً » وهو لا يقولون : الفرق بين تمذيب الإنسان على فعله الاختياري وغير فعله الاختياري مستقر في فطر العقول ، ويقولون : الاحتجاج بالقدر على الذنوب كما يعلم بطلانه بالعقل ، فإن الظالم لغيره لو احتج بالقدر لاحتج ظالمه بالقدر أيضاً فالاحتجاج على فعل المعاصي بالقدر باطل بانفراق الملل والعقلاء ، وإنما يحتج به من اتبع هواه كما قيل : أنت عند الطاعة قدرتي وعند المعصية جبري ، أي مذهب وافق هواك تمذهب به ، ولو كان القدر حجة لفاعل الفواحش لم يحسن أن يلوم أحداً واحداً ، ولا أن يعاقب أحد أحداً .

(م) وذهب من عدا الإمامية والإسماعيلية إلى أن الأنبياء والأئمة غير

معصومين ، فجوزوا بعثة من يجوز عليه الكذب والسهو والسرقة .

(ت) ما ذكرته عن الجمهور في تجويز ذلك على الأنبياء (باطل) فإنهم

متفقون على عصمة الأنبياء عليهم السلام في تبليغ الرسالة ، وطاعتهم واجبة

إلا عند الخوارج ، والجهور يجوزون عليهم الصفائر وانهم لا يُقرّون عليها .
 وأما عصمة الأئمة فنعم كما قال ، لم يقل بها إلا من ذكر ، وناهيك بقول
 عريّ عن الحجة ، قالوا : إن الله لم يخل العالم من أئمة معصومين لما في ذلك
 من المصلحة واللفظ ، قلنا : فهذا الغائب المنتظر المنفرد لم يحصل به شيء من
 المصلحة واللفظ سواء كان ميتاً كما تقول ، أو حياً كما تزعمه الإمامية . .
 ثم لم يحصل بعده أحد من الاثني عشر له سلطان إلا علي كرم الله وجهه .
 ومن المعلوم بالضرورة أن حال اللطف والمصلحة التي كان المؤمنون فيها زمن الخلفاء
 الثلاثة أعظم مما كان في زمانه من الفرقة والفتنة والقتال ، والله قد أمرنا بالرد
 عند التنازع إلى الله والرسول ، ولو كان للناس معصوم غير الرسول لوجه الرد إليه .
 (م) وهم يرون القول بالقياس والرأي ، فأدخلوا في دين الله ما ليس منه ،
 وحرّفوا أحكام الشريعة ، وأحدثوا مذاهب أربعة لم تكن في زمن النبي (ﷺ)
 وأهلوا أقاويل الصحابة .

(ت) فالجواب أن هذا وارد عليكم ، فالزيدية تقول بالقياس ، ثم قوله :
 « أدخلوا في دين الله ما ليس منه » فهذا ليس في طائفة أكثر (من الإمامية) . . .
 حيث قالوا « مرج البحرين » علي وفاطمة « يخرج منها اللاؤا والمرجان » الحسن
 والحسين « في امام مبین » علي « وآل عمران على المالمين » آل أبي طالب وسموا
 أيا طالب عمران ، « والشجرة الملعونة » بني أمية « أن نذبحوا بقرة » عائشة « لئن
 أشركت ليحبطن عملك » لئن أشركت بين أبي بكر وعمر ، ونحو ذلك مما
 وجدته في كتبهم ، ومن ثم دخلت الإسماعيلية في تأويلات الواجبات والمحرمات .
 (م) وأحدثوا مذاهب أربعة ، وأهلوا أقاويل الصحابة !

(ت) متى كانت مخالفة الصحابة منكراً عندكم ؟ ومن الذي يخالف إجماع
 الصحابة نحن أم أنتم ؟ ومن الذي كفرهم وضلمهم ؟ . . . انه لم يكن في

م (٧)

العترة النبوية - بني هاشم - على عهد رسول الله (ﷺ) وأبي بكر وعمر
وعثمان وعلي (رضي الله عنهم) من يقول بامامة اثني عشر ، ولا بعصمة أحد
بعد النبي (ﷺ) ولا بكفر الخلفاء الثلاثة ، بل ولا من يطعن في إمامتهم .
وأما المذاهب فإن الأربعة لم يكونوا في وقت واحد . ولا كان فيهم من يقلد
الآخر ، ولا من أمر الناس باتباعه ، بل كان كل منهم يدعو إلى متابعة
الكتاب والسنة ، ويرد على صاحبه ، وان قلت ان الناس اتبعوا الأربعة فهذا
أمر اتفاقي . . . والأربعة لم يحترعوا علماً لم يكن . . . ثم لم يقل أهل السنة إن
إجماع الأربعة حجة معصومة ، ولا أن الحق منحصر في قولهم ، وأن ما خرج
عنه باطل ولا شك أن القياس فيه فاسد ، وليس يوجب بطلان جميعه ،
كما أن وجود الموضوعات في الرويات لا يوجب بطلان جميع الحديث .

(لشبغ الإسلام رسالة في بيان القياس الصحيح والقياس الفاسد ، وللحميد
الإمام شمس الدين بن القيم تحقيق واسع في ذلك ، وسبق لنا جمعها في كتاب
عنوانه « القياس في الشرع الإسلامي » (الخطيب)

(م) ثم ذكر (أي ابن المطهر) حديث ابن عمر : « يخرج في آخر الزمان
رجل من ولدي . . . الحديث » .

(ت) قلنا : ذا حجة عليكم ، فان لفظه « بواطىء اسمه اسمي » ، وامم أيه امم
أبي « يعني اسمه (محمد بن عبد الله) لا (محمد بن الحسن) . ثم قدر روي عن
علي (رضي الله عنه) أنه من ذرية الحسن ، لا الحسين .

(م) فهؤلاء الأئمة المعصومون الذين بلغوا الغاية في الكمال .

(ت) إن دعوى العصمة في هؤلاء لم يذكر عليها حجة إلا ما ادعاه من أنه
يجب على الله أن يجعل للناس إماماً معصوماً ، ليكون لطفاً ومصصلحة في التكليف .
وقد تبين فساد هذه الحجة من وجوه أدناها أن هذا - أي اللطف والمصلحة -

مفقود لا موجود ، فانه لم يوجد إمام معصوم حصل به لطف ولا مصلحة ، ولو لم يكن في الدليل على انتفاء ذلك إلا المنتظر الذي قد علم بصريح العقل أنه لم ينتفع به أحد لا في دين ولا دنيا ، ولا حصل لأحد من المكلفين به مصلحة ولا لطف ، لكان هذا دليلاً على بطلان قولهم فكيف مع كثرة الدلائل على ذلك ؟

(م) لم يتخذوا ما يتخذ غيرهم من الأئمة المشتغلين بالملك والمعاصي .

(ت) كلام باطل ، فان علماء أهل السنة المعروفين بالعلم عند أهل السنة متفقون على أنه لا يقتدى بأحد في معصية الله ، ولا يتخذ إماماً في ذلك ، وان أراد أن أهل السنة يستمعون بهؤلاء الملوك فيما يحتاج اليه في طاعة الله ، ويماونونهم على ما يفعلون من طاعة الله ، فيقال له : ان كان اتخاذهم أئمة بهذا الاعتبار محذوراً ، (فالإمامية) أدخل منهم في ذلك [والنصير الطومسي شيخ المؤلف مثل واضح على استماتة علمائهم بالملوك الكفار والنجار . وإعانتهم والعمل في خدمتهم . وهو المشؤل مع عدو الله ابن العلقمي ومستشاره ابن أبي الحديد ، عن الذبيح العام الرهيب الذي ارتكبه الوثني هلاكو في أمة محمد (ﷺ) سنة ٦٥٥ عند احتياله على عاصمة الإسلام بغداد بخيانة ابن العلقمي ومستشاره ، وتحريض هذا الفيلسوف) .

(م) ومنع أبو بكر فاطمة إرثها ، والتجأ الى رواية انفرد بها ، وكان هو الغريم لها ، لأن الصدقة تحمل له ؟ لأن النبي (ﷺ) قال : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة » على ما رووه عنه .

(ت) بل رواه - أي هذا الحديث - عن النبي (ﷺ) أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وصعيد وعبد الرحمن بن عوف والعباس ، وأزواج النبي (ﷺ) وأبو هريرة رضي الله عنهم وأرضاهم أجمعين .

وقوله : كان الغريم لها : إن أبا بكر لم يدع التركة لنفسه ، وإنما هي صدقة

استحقها . وأيضاً فتيقن الصحابة ، وأرلهم علي رضي الله عنه أن النبي (ﷺ) لا يورث ، ولهذا لما ولي علي الخلافة لم يقسم تركة النبي (ﷺ) ولا غيرها عن مصرفها ، وعموم آية الميراث قد خص منه هذا ، وأنه لا يرث الكافر ، ولا القاتل عمداً ، ولا العبد وغير ذلك . ثم إن أبا بكر وعمر (رضي الله عنهما) قد أعطيا علياً وبنيه (رضي الله عنهم) من المال أضعاف ما خلفه النبي (ﷺ) . وما خلفه النبي (ﷺ) فقد سلمه عمر الى علي والعباس (رضي الله عنهم) بليانه ويفعلان فيه ما كان النبي (ﷺ) يفعله ، وهذا مما ينفي التهمة عن أبي بكر وعمر . [لو كان إرثنا لما كان منحصراً بفاطمة ، بل هو إرث زوجاته أمهات المؤمنين أيضاً ، فالذي وقع لفاطمة من أمر الإرث المزعوم وقع مثله لعائشة وحفصة وصائر أمهات المؤمنين ، ووقع مثله لعنه العباس . . . ومع ذلك فان ربع فدك وخمس خيبر أبيع لآل البيت يأكلون منه حاجتهم ، كما كانت الحال في حياته (ﷺ) والباقي صرف حيث كان يصرف النبي (ﷺ) ما زاد عن حاجته منه] .

(م) وأجمعوا على قتل عثمان !

(ت) إن الجمهور لم بأسروا بقتله ، ولا رضوه ، ولم يكن أكثر المسلمين بالمدينة ، بل كانوا بالأمصار - من بلد المغرب الى خراسان ، - ولم يدخل خيار المسلمين في ذلك ، وإنما قتله طائفة من المفسدين في الأرض ، من أوباش القبائل ورؤوس الشر . وعن علي قال : اللهم العن قتلة عثمان في البر والبحر والسهل والجبل ، غاية ما يقال : انهم لم ينصروه ، وقتلوا عن إيعانه بما رأوه ، وما ظنوا أن الأمر يبلغ الى قتله .

ومن المعلوم أن المسلمين أجمعوا على بيعة عثمان ، وما أجمعوا على قتله ، فهلاً كان الإجماع على بيعته حقاً لتيقن الإجماع عليها ؟ ؟ . . . إن عثمان من

أعيان السابقين الأولين من المهاجرين ، من طبقة عليّ وطلحة والزبير ، وهو خليفة للمسلمين أجمعوا على بيعته ، بل لم يشهر في الأمة سيفاً ولا قتل على ولايته أحداً [ولما جاء البغاة المدينة للبغي عليه ، كانت جيوش عثمان ، ورجال الكفاح من الصحابة كلهم في ميادين القتال في الغرب والشرق الى أعمال آسيا التي يحكمها السوفييت الروسيون الآن ^(١)] .

(م) ان النبي (ﷺ) لن معاوية الطليق ابن الطليق ، وقال : إذا رأيتهم على منبري فاقتلوه .

(ت) هذا الحديث ليس في شيء من كتب الاسلام ، وهو عند الحفاظ كذب ، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات . [وقد رآه الحسين وغيره من الصحابة على المنبر النبوي ، وصلوا كلهم وراءه ، لأنه كان إمامهم ، وخليفة رسول الله فيهم] . وأما قولك الطليق ابن الطليق ، فما هذا بصفة ذم ، فإن الطلقاء غالبهم حَسُنْ إسلامهم ، كالحارث بن هشام ، وابن أخيه عكرمة ، وسهيل بن عمرو ، وصفوان بن أمية ، ويزيد بن أبي سفيان ، وحكيم بن حزام وأشاهم ، وكانوا من خيار المسلمين . ومعاوية ممن حسن إسلامه ، وولاه عمر بعد أخيه يزيد ، ولم يكن عمر والله ممن يحايي ، ولا تأخذه في الله لومة لائم . ثم إن معاوية بقي على دمشق وغيرها عشرين سنة أميراً وعشرين سنة خليفة ؛ ورعيته يجبرونه لإحسانه وحسن سياسته وتأليفه لقلوبهم .

(١) دخل الروس على أيدي الصحابة الكرام في دين الله أفواجا . وقد لتي مجتمنا انلي دعوة المجمع الموسكوي سنة ١٣٧٤ هـ = ١٩٥٤ م . واجتمعت أنا هناك باخواني المسلمين ، وصلت الجملة في جوامع موسكو وطاشقند ، وزرنا مقتم ابن العباس (رضي الله عنهما) في سمرقند وشاهدنا جامع لينين كراد الذي بنوه بعد الانقلاب الأخير في عاصمة الروس القديمة « ويأبى الله إلا أن يتم نوره » .
(محمد بهجة البيطار)

(م) وقاتل عليا وعلي عندهم رابع الخلفاء ، إمام حق ، وكل من قاتل إمام حق ، فهو باغ ظالم .

(ت) قلنا نعم ، والباغي قد يكون متأولاً ممتقداً أنه علي حق ، وقد يكون بغيه مركباً من تأويل وشهوة وشبهة ، وهو الغالب ، وعلي كل تقدير فهذا لا يرد ، وإنا لا ننزه هذا الرجل ولا من هو أفضل منه عن الذنوب ، والحكاية مشهورة عن المسور بن مخرمة أنه خلا بماوية ، فطلب منه معاوية أن يخبره بما ينقمه عليه ، فذكر المسور أمورا ، فقال (أي معاوية) يا مسور ألك سيئات ؟ قال نعم . قال : أترجو أن يغفرها الله ؟ قال نعم ، قال : فما جعلك أرجى لرحمة الله مني ؟ وإني مع ذلك والله - ما خيرت بين الله وبين سواء إلا اخترت الله على ما سواه ، ووالله لما أليه من الجهاد ، وإقامة الحدود ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أفضل من عمالك ، وأنا على دين يقبل الله من أهله الحسنات ، ويتجاوز لهم عن السيئات » .

ثم أهل السنة تقول : الإمام الحق ليس معصوماً ، ولا يجب على الإنسان أن يقاتل معه كل من خرج عن طاعته . ولا أن يطعمه الإنسان فيما يعلم أنه معصية ، وأن يتركه أولى ، وعلي هذا ترك جماعة من الصحابة القتال مع علي لأهل الشام .

(م) إن معاوية قتل جمعاً كثيراً من خيار الصحابة .

(ت) الذين قتلوا من الطائفتين ، قتل هؤلاء من هؤلاء ، وهؤلاء من هؤلاء .

وأكثر الذين كانوا يختارون القتال من الطائفتين لم يكونوا يطعمون علياً ولا معاوية . وكان علي ومعاوية رضي الله عنهما أطلب لكفت الدماء من أكثر المقتولين ، لكن غلبا فيما وقع . والفتنة إذا ثارت عجز الحكماء عن إطفاء نارها .

(م) وتمادى بعضهم في التعصب حتى اعتقد إمامة يزيد ، مع ما صدر عنه من قتل الحسين ، وسبي نسائه في البلاد على الجمال بغير قتب ، وزين العابدين مغلولاً .

(ت) أما يزيد فلم يأمر بقتل الحسين ، باتفاق أهل النقل ، ولكن كتب الى ابن زياد أن يمنه عن ولاية العراق ، ولما أراد الحسين (رضي الله عنه) أن يخرج الى أهل العراق - لما كاتبوه كتباً كثيرة - أشار عليه أفاضل أهل العلم والدين كابن عمر ، وابن عباس أن لا يخرج ، وغلب على ظنهم أنه يقتل ، حتى ان بعضهم قال : أستودعك الله من قتيل ، وقال بعضهم : لولا الشناعة لأمسكتك ، ومنعك من الخروج . وهم بذلك فاصدون نصيحته ، طالبون لمصلحته ومصلحة المسلمين ، فتبين أن الأمر على ما قاله أولئك ، إذ لم يكن في الخروج مصلحة ، لافي دين ولا في دنيا ، بل تمكن أولئك الظلمة الطفافة من سبط رسول الله (ﷺ) حتى قتلوه مظلوماً شهيداً - (ثم) إن عنت باعتقاد إمامة يزيد أنه كان ملك وقته ، وصاحب السيف كأمثاله من المروانية والعباسية ، فهذا أمر متيقن ، وحكم يزيد على حوزة الاسلام سوى مكة ، فانه غلب عليها ابن الزبير ، وامتنع عن بيعته يزيد ، ولم يدع إلى نفسه حتى بلغه موت يزيد ، وهذا معنى كونه إماماً ، وخليفة وسلطاناً ، وأما كونه برّاً أو فاجراً ، مطيعاً أو عاصياً ، فذاك أمر آخر ، فأهل السنة اذا اعتقدوا إمامة الواحد من هؤلاء : يزيد أو عبد الملك أو المنصور أو غيرهم ، كان بهذا الاعتبار . وكذلك كونه عادلاً في جميع أموره مطيعاً في جميع أفعاله ليس هذا اعتقاد أحد من المسلمين ، وكذلك وجوب طاعته في كل ما يأمر به ، وان كان معصية لله ليس هو اعتقاد أحد من المسلمين ، ولكن مذهب أهل السنة والجماعة أن هؤلاء يشاركون فيما يحتاج اليهم فيه من طاعة الله .

وكان قتل الحسين (عليه السلام) مما أوجب الذنن ، كما كان قتل عثمان (رضي الله عنه) مما أوجب الذنن ، وهذا كله مما يبين أن ما أمر به النبي (ﷺ) من الصبر على جور الأئمة وترك قتالهم والخروج عليهم هو أصلح الأمور للعباد

في المعاش والمعاد ، وأنّ من خالف ذلك متعمداً أو مخطئاً لم يحصل بفعله صلاح بل فساد ؛ ولهذا أنى النبي (ﷺ) على الحسن بقوله : (إن ابني هذا سيد ، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين) ولم يُثنِ علي أحد لا بقتال في فتنه ، ولا بخروج علي أئمة ، ولا بزعم بد من طاعة ، ولا بمفارقة الجماعة .

وقد ثبت في البخاري من حديث ابن عمر عن النبي (ﷺ) : « أول جيش يفزون القسطنطينية مغفور لهم » فأول من غزا القسطنطينية جيش بهمهم معاوية وعليهم ابنه يزيد ، وفيهم من سادات الصحابة أبو أيوب الأنصاري ، فحاصروها .

(م) وأما قوله (أي ابن المطهر) « السبي والجل على جمال بلا أفتاب » .

(ت) (فالجواب) : ما استجلت أمة محمد (ﷺ) سبي هاشمية ، وإنما فاتلوا الحسين خوفاً منه ، ومن أن يزبل عنهم الملك . فلما استشهد فرغ الأمر ، وبعث بآله الى المدينة ، ولا ريب أن قتل الحسين من أعظم الذنوب ، وفاعله والراضي به مستحق للعقاب . لكن لبس قتله بأعظم من قتل أبيه ، وقتل زوج أخته عمر ، وقتل زوج خاله عثمان .

(م) ومنها (أي من فضائل علي كرم الله وجهه) ما رواه أحمد بن حنبل أن أنساً قال لسلمان : سأل النبي (ﷺ) من وصيه ؟ فسأله ، فقال : يا سلمان من كان وصي موسى ؟ قال : يوشع ، قال : فان وصي ووارثي علي ؟ .

(ت) هذا الحديث موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث ، ليس هو في مسند الإمام أحمد بن حنبل . وأحمد قد صنّف كتاباً في فضائل الصحابة ، ذكر فيه فضل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وجماعة من الصحابة ، وذكر فيه ما روّي في ذلك من صحيح وضعيف للتعريف بذلك .

[نقل المامقاني في كتابهم تنقيح المقال (٢ : ١٨٤) عن محمد بن عمر الكشي - رأس علمائهم في الجرح والتمديد ، وأول من فتح لهم باب التأليف فيه - مانصه : « وذكر أهل العلم أن عبد الله بن سبأ كان يهودياً فأسلم ، ووالى علياً ؛ وكان يقول - وهو على يهوديته - في يوشع بن نون (وصي موسى) فقال في إسلامه في علي مثل ذلك » فهذا نصٌ عنهم صريحٌ صحيحٌ بأن مخترع لقب (الوصي) لملي هو عدو الله بن سبأ . وما دام خبر أنس عن سلمان مكذوباً من أساسه كما ستري ، فإن الخبر اليقين هو الذي نقله المامقاني عن الكشي عن علمائهم أن صاحب الحق في هذا الاختراع هو ابن سبأ اليهودي .

وبذلك يبرأ الله نبيه من هذه التهمة كما يبرأ صاحبيه أنسا وسلمان ، بل يبرأ الله آخر رسالاته من أن توصم بهذا الاحتكار الذي تكون فيه الأمة بتيمة مسلوقة التصرف ، تحت أوصياء من البشر ، آخروهم لم بلد ولم يولد ، وهي . . من بعدئ نائمة ضائعة راسفة في قيودها بين الأمم ، بينما رسالة الإسلام جاءت لتحرير الإنسانية كلها ، وإطلاق المقول في الأخذ عن ينبوع هذه الهداية العظمى بالغة راشدة . ليس عليها قيّم ولا وصي إلا هذا الشرع العالي القويم] .

محمد بهجة البيطار

(يتبع)